العنوان:	التحول الديمقراطي في العالم العربي التحديات وآفاق المستقبل
المصدر:	مجلة دراسات المستقبل
الناشر:	مركز دراسات المستقبل
المؤلف الرئيسي:	مكاوي، بهاء الدين
المجلد/العدد:	ع7, مج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	ربيع الاول / ديسمبر
الصفحات:	29 - 52
رقم MD:	758183
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأنظمة السياسية، التحول الديمقراطي، العالم العربي، الثورات الشعبية، الربيع العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/758183

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

مكاوي، بهاء الدين. (2015). التحول الديمقراطي في العالم العربي التحديات وآفاق المستقبل.مجلة دراسات المستقبل، ع7, مج1، 29 - 52. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/758183

إسلوب MLA

مكاوي، بهاء الدين. "التحول الديمقراطي في العالم العربي التحديات وآفاق المستقبل."مجلة دراسات المستقبلع7, مج1 (2015): 29 - 52. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/758183

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

التحول الديمقراطي في العالم العربي: التحديات وآفاق المستقبل

د. بهاء الدين مكاوي*

تمهيد :

يشهد العالم العربي منذ أكثر من أربعة أعوام تحولات سياسية واجتماعية عميقة الغور، تجلت هذه التحولات في عدد من الثورات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية التي انتظمت عدداً من البلدان العربية مثل: تونس ومصر وليبيا والجزائر، واليمن، وسوريا وغيرها. تطالب الحركات الجماهيرية في هذه البلدان بإصلاحات سياسية واسعة احياناً، وبتغيير أنظمة الحكم في هذه البلدان أحياناً أخرى .

قادت هذه الانتفاضات والثورات الشعبية إلى سقوط الأنظمة السياسية الحاكمة في أربع دول عربية وهي: تونس، مصر، ليبيا، واليمن، ولا تزال الاحتجاجات مستمرة في دول أخرى حتى كتابة هذه السطور.

لقد اختلف المفكرون حول الوصف الدقيق لما جرى ويجري في العالم العربي، فقد وصفه البعض بأنه" ثورات "ستقود إلى قلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تماماً في العالم العربي، بينما يرى آخرون أن ما حدث لا يمكن وصفه بالثورة، وإنما من المؤكد أنها "انتفاضات " أو "هبات شعبية " لأن ما حدث – حتى الآن على الأقل – إنما هو فقط تغيير للقيادات القديمة بقيادات جديدة، ولم تظهر حتى الآن سياسات تغير وجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تغييراً جذرياً في هذه البلدان، وهو شرط ضروري لوصف ما جرى في تلك البلدان بالثورات).

فاجأت هذه الحركات الاحتجاجية والثورية الحكام والمراقبين السياسيين، بل فاجأت أقوى أجهزة الاستخبارات العالمية في قيامها وفي نتائجها، حيث كانت هذه الأجهزة تعتقد حتى لحظة سقوط هذه الأنظمة أنها قادرة على التحكم في مجريات الأمور وعلى ضبط الأوضاع في بلدانها .

---

* أستاذ مشارك– قسم العلوم السياسية بجامعة العلوم التطبيقية – مملكة البحرين.

لكن، ورغم مفاجأة الجميع بهذه الأحداث، فإنه يمكن القول بأن الدعوة إلى التحول الديمقراطي وبسط الحريات لم تكن وليدة اللحظة، إذ ظلت الأفكار التحررية والديمقراطية تتراكم لما يقارب القرن وتجلت هذه الأفكار التحررية بشكل واضح في كتابات عبدالرحمن الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورفاعة رافع الطهطاوي وقاسم أمين، وغيرهم من المفكرين العرب والمسلمين الذين ظلوا رغم اختلافهم في التوجه وفي طرائق التفكير يدعون إلى التحرر من ربقة الحكام المتسلطين والعادات الاجتماعية الضارة التي قيدت المجتمعات وأوقفت تطورها في كافة المجالات .

كذلك فإن التحولات الديمقراطية الحالية يمكن ردها إلى الكتابات المتعمقة حول ضرورات ومقتضيات الديمقراطية العربية في السنوات الأخيرة خاصة من بعض المراكز البحثية المرموقة في العالم العربي كمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وإلى التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي عرفت باسم تقارير التنمية الإنسانية العربية .

تنطلق الورقة من فرضية أساسية تقول بأن هناك مفارقة بين الموروثات الثقافية في العالم العربي والنابعة من تعاليم الدين الإسلامي الذي يعلي من قيمة الحرية ويحترم حقوق الإنسان وينبذ الظلم و التعسف، وبين الأنظمة السياسية التي سادت العالم العربي لغالب تاريخه، وأن النظم السياسية حتى مطلع هذا القرن ظلت تطور من آليات الحكم التعسفي، لكن تطورات معينة أفضت إلى تحولات مفاجئة في العالم العربي.

ما هي الأسباب التي قادت إلى هذه التحولات المفاجئة ؟ وما هو مستقبل التحول الديمقراطي في العالم العربي؟ هل ستستمر الديمقراطية في العالم العربي وتعمل على تطوير آلياتها؟ ام سيتعرض العالم العربي لردة ديمقراطية؟ هذه الأسئلة وغيرها تسعى الورقة إلى الإجابة عليها من خلال عدد من المحاور.

تأسيساً على ماسبق، تهدف هذه الورقة إلى التعريف بمفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، والوقوف على واقع الحرية وممارستها على الصعيد العربي، ودوافع ما

اصطلح على تسميته ب (الربيع العربي) والتحديات والفرص التي تواجه هذه التحولات ومستقبلها.

وتقوم الورقة على أربعة محاور رئيسة وذلك على النحو التالي :-

المحورالأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي .

المحور الثاني: واقع الديمقراطية في العالم العربي إلى ما قبيل الانتفاضات الشعبية.

المحور الثالث: الانتفاضات العربية: الأهداف والتحديات .

المحور الرابع: رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في العالم العربي .

المحور الأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي :-

رغم شيوع استخدام لفظة الديمقراطية حتى غدت مصطلحاً شعبياً عاماً، إلا أن "الديمقراطية هي المصطلح الأكثر تقديراً والأكثر غموضاً من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر" [١]، وعلى كل، فإن الديمقراطية –كما هو معلوم– اصطلاح إغريقي يعني حكم الشعب، وقد عرفت الديمقراطية على أنها "نظام يتولى فيه الشعب حكم نفسه بنفسه"، ولعل أشهر التعريفات هو ما نسب إلى الرئيس الأمريكي إبراهام لنكولن ونسبه آخرون إلى جيفرسون وهو أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب، لكن هذا التعريف نفسه تعرض للانتقاد من أغلب المفكرين لعدم واقعيته، فعلى سبيل المثال، يرى محمد عابد الجابري أن هذا التعريف" لا يمكن أن يوجد له مجال للتطبيق إلا في إحدى تلك المدن الفاضلة التي وجد فيها متخيلوها نوعاً من الملجأ هربوا إليه في متاهات عالم الفكر عندما لم يجدوا في عالم الواقع أية إمكانية لتطبيق آرائهم ومثلهم "[٢].

ولئن فشل العلماء في ايجاد تعريف موحد للديمقراطية، فهناك اتفاق على كثير من مقومات الحكم الديمقراطي منها:-

---

(١)محمد المرواني،" التجربة الديمقراطية في المغرب: الافاق، الممكنات، الرهانات" في:http://ar.aloummah.org

(٢) نفس المرجع السابق.

١- أن يكون الشعب هو مصدر السلطات وأن لا تكون هناك سيادة أو وصاية لفرد أو لقلة على الشعب أو احتكار للسلطة أو الثروة العامة أو النفوذ .ويتم تفويض السلطات من قبل الشعب بشكل دوري عبرانتخابات حرة ونزيهة تؤدي نتائجها إلى تداول السلطة وتحقيق ولاية الشعب على نفسه.

٢- مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية كمصدر للحقوق ومناط للواجبات دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو النوع أو أي اعتبار آخر .

٣- مبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد الذي يتم تجسيده في دستور ديمقراطي يشارك فيه كل الأفراد وجماعاتهم ويكون ملزماً لكل المواطنين .

٤- ممارسة الديمقراطية في داخل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وفي ما بينها .[١]

أما مفهوم التحول الديمقراطي فهو من أكثر المفاهيم شيوعاً في العقود الأربعة الأخيرة فمنذ سبعينات القرن الماضي وبروز ما اصطلح على تسميته بـ الموجة الثالثة (Third Wave) برز مصطلح التحول الديمقراطي إلى الوجود ، فماذا يعني هذا المصطلح؟

عرف البعض التحول الديمقراطي على أنه هو"العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية ، وصولاً إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معياراً لنموالنظام السياسي ومؤشراً دالاً على ديمقراطيته "[٢].

---

(١) علي خليفة الكواري، مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات اولية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٦) اكتوبر٢٠٠٣م،ص٤٧.

(٢)جلولي بوجلطية، التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربات في :
http/regionalstudies.arabepro.com

وعرفه آخرون على أنه هو " التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، فهو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية، ويعترف بوجود معارضة لنظام الحاكم، ويضمن حرية الرأي والتعبير في قضايا وموضوعات لم يكن مسموحاً بمناقشتها من قبل "[١].

ورغم تعدد التعريفات، فإن المصطلح يشير – بشكل عام – إلى الانتقال من صيغة حكم غيرديمقراطي وتعوزه آليات التداول السلمي للسلطة ويفتقر إلى الحريات العامة، إلى صيغة حكم ديمقراطي يؤمن بالمساواة والحرية ويوفر آليات مناسبة لتد اول السلطة سواء أكانت هذه المؤسسات والقيم الديمقراطية راسخة أو غير مترسخة في النظام الجديد، وغالباً ما تكون غير مترسخة في بدايات مراحل التحول لأن هناك فرق بين التحول الديمقراطي الذي يعبر عن مجرد الانتقال إلى الصيغة الديمقراطية، والترسخ الديمقراطي الذي يشير إلى تجذر القيم والثقافة الديمقراطية ورسوخ المؤسسات الديمقراطية في المجتمع .

ولمعرفة درجة التحول الديمقراطي في نظام سياسي ما، يرى البعض أن هناك سبعة معايير لقياس التحول الديمقراطي وهي :[٢]

١- معيار المشاركة الفعلية للمواطنين: لأن الانتقال الديمقراطي الفعلي لا يتم إلا من خلال توسيع دائرة المشاركة السياسية، والتي تتطلب إقرار حقوق المواطنة وتمكين المواطنين من تنظيم أنفسهم في أطر طوعية وتصحيح وضع التنمية البشرية بما في ذلك محو الأمية التي تعوق المشاركة.

٢- معيار الحريات العامة: ويشمل إقرار حق التعبير والتنظيم، وإقرار مبدأ تكافؤ الفرص في العمل السياسي ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية.

---

(1) (http://www.elsyasi.com)

(٢) المرجع السابق ص ٦-٨.

٣- معيار التعاقد الدستوري: ويعني انتفاء مبدأ المنحة، وإقرار مبدأ السلطة للأمة وأنه لا سلطة بدون مسؤولية ولا مسؤولية بدون مراقبة ومحاسبة، ولا قداسة مع ممارسة السلطة .

٤- معيار الإرادة الشعبية: أي ان السلطة للجماهير تسندها لمن تختاره.

٥- معيار التداول السلمي للسلطة: ويقتضي هذا المعيار وجود تعددية حقيقية واحترام صناديق الاقتراع والامتلاك الفعلي للسلطة .

٦- معيار الاجتماع المدني: ويعني ترسيخ سلطة القانون أي الانتقال من قانون القوة إلى قوة القانون .

٧- المعيار الاجتماعي :بمعنى ترسيخ قيم التكافل والتضامن وبلورة سياسة اجتماعية تعالج الفقر والفاقة .

وبالتالي، لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي دون مشاركة وحريات وتعاقد دستوري واختيار شعبي وتداول للسلطة وفق معايير متفق عليها، ودون ترسيخ لسلطة القانون، وترسخ لقيم التكافل والتضامن في المجتمع، وأنه كلما حقق النظام السياسي قدراً أكبر من هذه المؤشرات، كلما اقترب من الديمقراطية، وكلما افتقر لها كلما ابتعد عن النموذج الديمقراطي .

كذلك فقد وضع مرصد الإصلاح العربي في مكتبة الاسكندرية خمسة مؤشرات لقياس عملية الإصلاح السياسي – واضعاً في الاعتبار الخصوصيات السياسية والاجتماعية والثقافية للبلدان محل البحث والمقارنة –. هذه المؤشرات تتلخص في الآتي:

١- الإصلاح الدستوري: وذلك بإدخال تعديلات ديمقراطية على الدساتير.

٢- إصلاح المؤسسات التشريعية :ويقصد به إقامة مؤسسات تشريعية منتخبة .

٣- إصلاح الهيئات القضائية :ويعنى به استقلال وحيادية القضاء ومساواة المواطنين أمام القضاء.

٤- المشاركة السياسية :ويتم تقييمها من خلال متغيرين: الاستحقاقات الانتخابية ومشاركة المرأة في العمل السياسي

٥- الحقوق والحريات العامة :من خلال قياس مدى وجود حرية في تداول المعلومات، إلى جانب حرية التنظيم والانضمام للأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني .

المحور الثاني: واقع الديمقراطية في العالم العربي إلى ما قبيل الثورات أو الانتفاضات الشعبية :-

على الرغم من مركزية التعددية والحرية في الفكر السياسي العربي، ورغم الرصيد الفكري الغني بقيم الحرية والمساواة واحترام التنوع وحقوق الإنسان والمستمد من التعاليم الاسلامية، إلاّ أن تاريخ العرب السياسي يؤكد "أن السلطة في المنطقة العربية – غالباً- لم تخضع للتداول إلا بالعنف ومن خلال الانقلابات التي شهدها المجتمع العربي خلال حقبة الخمسينيات والستينيات"[1].

إن غياب الديمقراطية عن العالم العربي - الإسلامي برغم مركزية الحرية في الإسلام يرجع إلى انفصال السياسة عن الدين في وقت مبكر. ففي عام ٤١هـ انتهت الخلافة الراشدة وتحولت أسس الاختيار من اختيار أهل الحل والعقد والبيعة إلى فرض الأمر بالقوة كما انتقل الأمر إلى مرحلة الملك العضوض القائم على التوريث في نهاية عهد معاوية بن أبي سفيان، بل وهو ما يتعارض مع أسس اختيار الحكام في الإسلام.

لقد ابتعد الخلفاء الأمويون والعباسيون عن النهج الإسلامي وانغمسوا في الملذات والمنكرات. يقول أبو الحسن علي الندوي أنه – وباستثناء عهد عمر بن عبد العزيز- وخلال العهدين (الأموي والعباسي) تولّى منصب الخلافة "رجال لم يكونوا له أكفاء، ولم يعدوا له عدة، ولم يأخذوا له أهبة، ولم يتلقوا تربية دينية وخلقية كما تلقى الأولون... ولم يكن لهم من روح الاجتهاد في سبيل الإسلام ما يجعلهم يضطلعون بأعباء الخلافة الإسلامية"[2] وظل المسلمون في هذا الحال الذي أدى بهم إلى انحدار متواصل لم يستفيقوا منه إلاّ مع الهجمة الاستعمارية الغربية على بلدانهم .

---

(1) باقر سلمان النجار، "المجتمع المدني في العالم العربي:واقع يحتاج إلى اصلاح "، المستقبل العربي، العدد(٣٣٨)، أبريل ٢٠٠٧م، ص٦٢.

(2)أبو الحسن علي الندوي، ملاذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٧٧م، ص١٤٧.

لقد أدى هذا الانفصال عن الدين وانحراف السياسة عن جادة الحق إلى ابتعاد الفقهاء عن الخوض في المسائل السياسية، ذلك أن مناقشة هذه المسائل وتوضيح رأي الإسلام فيها أصبح من الجرائم التي يستحق عليها الفقيه أقصى العقاب فآثر الفقهاء السلامة. وظهر اتجاه يحتقر السياسة ويطالب بعدم مخالطة الحكام. فعلى سبيل المثال يقول الغزالي "... ألاَّ تخالط الأمراء والسلاطين ولا تراهم، لأن رؤيتهم ومجالستهم ومخالطتهم آفة عظيمة". وقال الإمام محمد عبده "أعوذ بالله من السياسة، ومن لفظ السياسة، ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس" وقال علي الوردي "إن السياسة لا تدخل في شيء إلاَّ أفسدته". [١]

وفي غمرة الأحداث ظهرت تيارات إسلامية تقول بالتعارض بين الإسلام والديمقراطية وأثارت هذه الجماعات جملة من التحفظات يمكن تلخيصها في أن الديمقراطية لا تحدها حدود حيث يمكن أن تقرر ما يعارض المعلوم من الدين بالضرورة، فضلاً عن كونها نظاماً غريباً لا يصلح لواقع العالم الإسلامي. إلاَّ أن هذه التحفظات لم تقتصر على الجماعات الدينية بل تحفظت عليها كذلك القوى القومية واليسارية التي استبعدتها كلياً من برامجها وممارساتها وحاولت تغيير الواقع على أساس نافٍ للديمقراطية... لقد سلك بعض القادة العرب "التقدميين" مسلكاً مناقضاً للديمقراطية" لذلك فان القيادات العربية "التقدمية" في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لم تلبث سوى فترة قليلة قبل أن تعلن حل الأحزاب السياسية في مصر. لقد رأت القيادة آنذاك أن المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصر والتحديات الأجنبية لا تسمح بإطلاق الحريات التي تقوض الوحدة الوطنية للشعوب وتؤدي إلى فتح الباب أمام التدخلات الغربية والإسرائيلية، و برزت في تلك الآونة شعارات تلقفتها الحكومات العربية مثل: "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" لتكون هي الهادي للأنظمة السياسية العربية آنذاك[٢].

---

(١) محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخلل؟، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص١٧- ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

لكن انهيار المعسكر الاشتراكي نهاية الثمانينات من القرن الماضي فتح الباب أمام مرحلة جديدة في العالم كله، لقد أدت نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي إلى فتح الباب واسعاً أمام الديمقراطية. لقد بادر المعسكر المنتصر في الحرب بفرض شروط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الحكومات. وقد كان لذلك آثاراً بعيدة المدى في أجزاء واسعة من العالم. ففي أفريقيا –على سبيل المثال- أُجريت خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠- ١٩٩٣م انتخابات رئاسية في ٢٣ دولة أفريقية استطاعت قيادات جديدة أن تصل للسلطة خلفاً للحكام القدامى في ١١ دولة منها بينما حافظت القيادات القديمة على السلطة (عبر صناديق الاقتراع) في ١٢ دولة أخرى.

كان من المفترض أن يتأثر العالم العربي بهذا التحول، إلاّ أن الدراسات المتعمقة تؤكد أن تأثر العالم العربي بالمناخ الذي ساد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة لم يتعدَ القشور والمظاهر الخارجية ليغوص في أعماق الواقع العربي، .فالأحزاب محظورة في عدد من الدول العربية، والسلطات التشريعية تقوم على أساس التعيين ويقتصر دورها على النواحي الاستشارية دون أن يكون لها صلاحيات تشريعية حقيقية [١]

"في العام ١٩٧٥ كانت الدول العربية تشكل نسبة ١١٪ من الدول غير الديمقراطية في العالم، أما في عام ٢٠٠٥ وباستخدام نفس المؤشرات، فانها كانت تمثل حوالي ٣٥٪ بما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية ...من ناحية أخرى فان من بين ١٢١ نظاماً تم تصنيفها من قبل بيت الحرية في الولايات المتحدة باعتبارها نظم حكم ديمقراطية، لم توجد دولة عربية واحدة ".[٢]

واقع الحرية والديمقراطية في العالم العربي:-

لقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية عن حقائق غير مشجعة فيما يتعلق بالحرية في العالم العربي. وكان تقرير سابق صدر عن الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة

---

(١)عدنان محمد الهياجنة، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٥)، صيف ٢٠٠٧، ص٣٢- ٣٦.

(٢) معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد ٣٢٦، ابريل ٢٠٠٦م، ص ١٦.

UNDP في العام ٢٠٠٢، قد أشار إلى أن العالم العربي يعاني من ثلاث نواقص أساسية لا بد من علاجها كأساس لأي نهضة يتوخاها العالم العربي. هذه النواقص الثلاث – حسب التقرير- تتمثل في: التعليم الجيد، و الحرية، وتمكين المرأة. وقد تقرر أن تفرد تقارير الأعوام الثلاثة اللاحقة لمناقشة هذه الموضوعات على التوالي. لذلك جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ ليناقش قضية التعليم في العالم العربي كأساس للتنمية فيه. وناقش تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام٢٠٠٤م (وهو التقرير الذي سنتوقف عند محتوياته بشيء من التفصيل) موضوع الحرية في العالم العربي. بينما ناقش التقرير الذي صدر عام ٢٠٠٥م قضية تمكين المرأة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كشرط لنهضة العالم العربي.

سنحاول هنا الوقوف عند تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤، والذي خصص لموضوع الحرية والديمقراطية في العالم العربي. صدر هذا التقرير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة، وجاء بعنوان " نحو الحرية في العالم العربي ". وعلى الرغم من أن مقولة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) وضعت في مكان بارز من غلاف التقرير "للتأكيد على أن قيمة الحرية قيمة أصيلة في التراث العربي الإسلامي"[١]، إلاّ أن خلاصة التقرير تشير إلى الغياب التام للحرية في العالم العربي.

أشار التقرير إلى أنه ومع انفتاح بعض الحكومات العربية بحذر على المعارضة، ومع التسليم بوجود بدايات للإصلاح في أكثر من مجال، إلاّ أنه "وعند التمعن في مجمل التطورات التي أمكن رصدها... يمكن الخلوص إلى أن أزمة التنمية الإنسانية في البلدان العربية لم تشهد –بعد- انفراجاً يعتد به" ويصف التقرير هذه الإصلاحات بأنها "جنينية ومتناثرة"[٢]

---

(١)د. نادر فرجاني(رئيس الفريق الذي أعد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م) في حوار مع :مجلة المحيط الثقافي، العدد ٤٤، يونيو ٢٠٠٥م، ص٢٥.

(٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م، عمان، ٢٠٠٥م، ص٧.

ويؤكد التقرير على تدني مستوى الحرية في جميع البلدان العربية "وإن بدرجات متفاوتة" ويتعرض حق المواطن العربي في المشاركة السياسية للانتهاكات المستمرة إما برفض السلطات تأسيس جمعيات أو بحل الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

في القسم الثاني من التقرير وتحت عنوان: السياق المجتمعي للحرية والحكم، سعى التقرير إلى تفسير تدني مستوى الحرية في العالم العربي من خلال البنية المؤسسية (القانونية والسياسية والاجتماعية) بالإضافة للبنية الخارجية كمحدد لمدى التمتع بالحرية والحكم الصالح[1].

فيما يتعلق بالبنية القانونية تكتفي الدولة العربية – طبقاً للتقرير- بالمصادقة على بعض الاتفاقيات بينما لا تعترف بالآليات ودورها في تفعيل حقوق الإنسان.

ورغم أن غالبية الدساتير العربية تسمح بالظاهرة الحزبية، إلا أن هذه الدساتير تحيل إلى التشريع العادي أمر تنظيم الحريات والحقوق، ويجنح التشريع – غالباً- إلى تقييد هذا الحق ومصادرته، وهكذا تكون النصوص الدستورية التي تسمح بقيام الأحزاب السياسية مجرد واجهة تتفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي. ورغم، إجماع الدساتير العربية على استقلال القضاء، إلا أن وجود المخصصات المالية للقضاة في يد السلطة التنفيذية وتدخلها في التعيين والنقل والعزل يجعل القضاة غير مستقلين من الناحية الفعلية.

أما في مجال البنية السياسية يشير التقرير إلى أن "المجال السياسي وتحديداً بنية الدولة العربية هو مكان الخلل ومحوره "لأن الدولة العربية لا تترك مجالاً خارج نطاق تدخلها من المعتقد الشخصي إلى العلاقات الدولية" ويمنح رئيس الدولة سلطات غير محدودة باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي والقوات المسلحة والخدمة المدنية والقضاء.

كذلك تضع الدول – التي تسمح بالعمل الحزبي- عراقيل في وجه المعارضة، وتتمثل هذه العراقيل في: الحرمان من الموارد، الحرمان من التغطية الإعلامية،

---

(1) المرجع السابق، ص٩٩- ١١٨.

التحكّم في إجراءات الترشيح والانتخاب، تحجيم نشاط المعارضة من خلال استخدام القضاء والأجهزة الأمنية، ملاحقة قادة المعارضة ...الخ. وعلى الرغم من انتشار منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، فإن هذه المنظمات ليس لها أثر على أرض الواقع بسبب سعي الحكومات المستمر لتحجيم نشاطها وإفراغها من محتواها والهيمنة عليها من خلال الاحتواء والقمع.

وينتشر الفساد في جميع أرجاء الوطن العربي، ويصف التقرير الفساد السائد في العالم العربي بأنه "فساد بنيوي" ويعرفه على أنه هو الحالة التي يكون فيها الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام أمراً طبيعياً في العرف السائد".

أما في مجال البنية الاجتماعية العربية فقد جاء في التقرير أن هذه البنية "تحمل وأد الديمقراطية" لأن التنظيم المجتمعي في العالم العربي يمثل سلسلة من الحلقات تبدأ من الأسرة ثم معاهد التعليم ثم عالم العمل وانتهاء بالسياسة، وتقتص كل حلقة من هذه الحلقات قسطاً من حرية الفرد وتسلمه إلى الحلقة التالية من السلسلة والتي تقتص – بدورها – جزءاً آخر وهكذا حتى نهاية الحلقات، ويشكل تكامل هذه الحلقات "نظاماً قسرياً عالي الكفاءة".

كذلك يتحدث التقرير عن البنية الإقليمية والعالمية، وفي هذا الصدد يشير التقرير إلى أن الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي قد شهدت تحولاً نحو الإصلاح السياسي وانعكس ذلك على العالم العربي. إلاّ أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد انعكست آثارها السالبة مباشرة على العرب الذين أصبحوا ضحايا للمضايقة غير المبررة والتنميط، ودعا التقرير إلى ضرورة "فك الارتباط الجائر والبالغ الضرر بين الإرهاب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى"[1].

أسباب غياب الحرية والتعددية السياسية عن العالم العربي:

إن ما ورد أعلاه، هو جزء مما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية والذي قدّم توصيفاً دقيقاً لحالة الحرية والتعددية السياسية في العالم العربي، ويلخص أحد

---

(1) المرجع السابق ص١٣٣.

الكتاب العرب الجدل حول الديمقراطية العربية بقوله:" الديمقراطية العربية !!!...ربما يبدو التعبير نفسه مثيراً للفكاهة. فالأرض العربية تبدو وكأنها "تخاصم " الديمقراطية، والعالم العربي من أقصاه إلى أقصاه يبدو وكأنه يعاني من حالة جوع " مرضي " للديمقراطية .الكل يطالب بها، والكل يحكم باسمها، والكثيرون يقمعون تحت رايتها، ولكن لا أحد يدري أين هي، وماذا هي."[١٧]

ولكن لا يزال السؤال الملح هو: ما الذي أدى إلى هذا التدهور في الحرية والديمقراطية في العالم العربي؟ بالطبع ليست الإجابة على هذا السؤال بالأمر الهيِّن، ذلك أن عدة عوامل قد تضافرت لتؤدي إلى هذه الحالة. هذه العوامل - كما يعتقد الباحث- تتمثل في الآتي:-

١/ ضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني العربية:

لعل من أهم الأسباب التي قادت إلى تعثّر الإصلاح السياسي في الوطن العربي هو ضعف الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني. فالظاهرة الحزبية لم تكن موجودة في عدد من الدول العربية مثل ليبيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى سيادة نظام الحزب الواحد "الاستيعابي" في عدد من الدول العربية الأخرى. وكما أشار تقرير التنمية الإنسانية فإنه، حتى في حالة الدول التي تعترف بالتعددية السياسية في دساتيرها، فإنها تحيل أمر تنظيم التعددية السياسية إلى القوانين العادية والتي تعمل – بدورها- على تقييد حرية التنظيم إلى أقصى حد ممكن.

أما منظمات المجتمع المدني العربية فعلى الرغم من انتشارها، إلا أن هذه المنظمات لم يكن لها أثر واضح على أرض الواقع وذلك بسبب بنائها الهش وهياكلها التنظيمية الضعيفة وضعف مواردها، فضلاً عن المضايقات الشديدة التي تتعرض لها من قبل السلطات الحاكمة التي تعمل جاهدة على إضعافها وتهميشها.

---

[١٧] محمد الرميحي، "الديمقراطية والنخب العربية "،في:علي الكواري(محرر)، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: إعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي، دار الساقي، بيروت ٢٠٠٤م،ص١٣٧.

ولا شك أن ضعف الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني يحول دون وجود ديمقراطية حقيقية، ذلك أن الأحزاب والمنظمات الأهلية هي الأساس الذي تنهض على أساسه الديمقراطية.

٢/ عنف السلطات الحاكمة:

إن الديمقراطية تتطلب حصر استخدام القوة في أضيق نطاق ممكن، وكلما ابتعدت السلطات عن استخدام أدوات القمع كلما كانت أقرب إلى روح الديمقراطية والعكس كلما اعتمدت على القوة وسيلة للحفاظ على النظام كلما اقتربت من الشمولية والدكتاتورية.

وإذا أمعنا النظر في حالة الدول العربية لوجدنا أن أغلب هذه الأنظمة تقوم أساساً على (شرعية القوة)!! أي أن أهم ما تستند إليه السلطات الحاكمة هو قدرتها على فرض إرادتها على المواطنين مستخدمة أدوات القهر والقوة، وهذا يتناقض ابتداءً مع المبدأ الديمقراطي كما أشرنا سابقاً.

لكن، ولأن شرعية هذه الأنظمة هي مصدر محاجاة في أوساط القوى السياسية الأخرى، فقد كان الطريق الوحيد لاستمرارها هو قمع المعارضين السياسيين والزج بهم في السجون وتصفيتهم جسدياً في بعض الأحيان. مما جعل تكاليف الدعوة للديمقراطية والمضي في طريق الضغط من أجل تحقيق الإصلاح السياسي كبيرة للغاية، وقد انعكس ذلك سلباً على مسيرة الديمقراطية والمطالبة بالإصلاحات السياسية المطلوبة.

٣/ العامل الخارجي:

لعل ما يثير الانتباه هو التناقض في مواقف الدول الغربية، فعلى الرغم من حديثها المتكرر عن الإصلاح السياسي ودعوتها الجهيرة لنشر الديمقراطية في العالم، إلاّ أن التمعّن في الحالة العربية يوضح أن الدول الغربية – الداعية للتعددية والديمقراطية- كانت، ولا تزال، من أكبر العقبات أمام الديمقراطية العربية.

إن مساندة الدول الغربية للأنظمة العربية القمعية وللأسباب التي بيّناها آنفاً وقفت حجر عثرة أمام التحولات الديمقراطية، وبدلاً من أن تكون الدول الغربية يداً تساعد

الجماعات الداعية للديمقراطية والإصلاح السياسي فإنها في الغالب -وعبر مراحل التاريخ المختلفة- كانت يداً على هذه القوى الاجتماعية الديمقراطية ومساندة للأنظمة السياسية الديكتاتورية في المنطقة وذلك بسبب سيادة المصالح على المباديء.

فعلى سبيل المثال كشف العالم الأمريكي المعروف نعوم تشومسكي موقف الولايات المتحدة من التحول الديمقراطي في العالم العربي قائلاً :

(ستبذل أمريكا وحلفاؤها قصارى جهدها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي والسبب بسيط جداً، فالغالبية العظمى في المنطقة تعتبر أمريكا مصدر التهديد الرئيسي لمصالحها ..ومن ثم فإن أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبرعن إرادة الشعوب)[1]

وهكذا فإن الطريقة التي وصل بها الحكام العرب للسلطة، وضعف الأحزاب والمجتمع المدني العربي، بالإضافة إلى عنف السلطات الحاكمة والتدخلات الخارجية لصالح الأنظمة الحاكمة (غير الديمقراطية)، هي الأسباب الرئيسية - حسب اعتقاد الباحث- التي أدت إلى غياب الديمقراطية والتعددية عن العالم العربي، وسيادة الأنظمة الدكتاتورية فيه .

المحور الثالث: الثورات والانتفاضات العربية: الأسباب والآفاق والتحديات :-

على الرغم من الأسباب الواردة أعلاه والتي تشكل عقبات في طريق التحول الديمقراطي العربي، فإن خمسة تطورات حدثت في السنوات الأخيرة رجحت من إمكانية حدوث تحول ديمقراطي في العالم العربي. هذه التطورات تمثلت في الآتي[2] :

١- عملية الإحلال والتجديد في قمة هرم السلطة لأسباب بيولوجية طبيعية (كالشيخوخة أو المرض أو الموت).

٢- وضوح حقيقة أن النفط وحده لم يعد كافياً لشراء الشرعية السياسية في الدول النفطية بسبب تراجع وتذبذب أسعار النفط من ناحية، وزيادة الطلب على الخدمات الحكومية المجانية من ناحية أخرى .

---

(١) http://www.youtube.com/watch?v=MJHPh6yOg9k

(٢) معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٢٠-٢١.

٣- تغير موقف الجماعات الاسلامية المعتدلة من الديمقراطية بسبب الاجتهادات الفكرية لبعض قياداتها وهو ما زاد من شرخ الاستبداد السياسي في العالم العربي.

٤- اتساع مجال الفضاء العام في العالم العربي بسبب تكنولوجيا الاتصالات ممثلة في القنوات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت، وهو ما سهل نقد الأوضاع السائدة وكشف عن الرغبة في مجتمعات ديمقراطية، وقاد لاحقاً إلى تنسيق الجهود أثناء الثورات العربية .

٥- تراجع الايديولوجيا القومية العربية في صورتها التقليدية والتي كانت تعلي من قضية الوحدة على حساب الحرية .

هذه التطورات الخمسة أطلق عليها معتز بالله عبد الفتاح – على سبيل الفانتازيا التبسيطية – تأثير: البيولوجيا، والجيولوجيا، والثيولوجيا، والتكنولوجيا والآيديولوجيا[1] .

لقد قادت هذه التطورات إلى ما أصبح يعرف في وسائل الإعلام بالربيع العربي فما هي أهداف هذه الثورات أو الانتفاضات (❖) التي عرفت باسم الربيع العربي (Arab Spring) .

في الواقع فقد تضافرت عدة أسباب اقتصادية وسياسية أفضت إلى الربيع العربي هذه الاسباب يمكن تلخيصها في الآتي :-

(١) أسباب اقتصادية :-

لعبت العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في اشعال الثورات العربية، ويكفي للتدليل على ذلك بأن الشرارة الأولى للانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي في تونس وانتشرت بعدها في بقية البلدان العربية كانت لأسباب اقتصادية تتعلق بسوء الأوضاع المعيشية وانتشار العطالة في المجتمع التونسي وقد تجلت في اضرام محمد البوعزيزي للنار في جسده بسبب مصادرة السلطات للعربة التي كان يبيع عليها

---

(1) المرجع السابق.

الخضار، واحتجاجاً على العطالة المتفشية في كل أنحاء البلاد، هذه الحالة الاقتصادية المتردية مقترنة بفساد النخبة الحاكمة وثرائها غير المشروع – والذي تبين حجمه بعد الثورة – هي التي قادت إلى التمرد والعصيان الذي أودى بالنظام. وكذلك كان الحال في مصر حيث أدت سياسات النظام السابق إلى " بروز طبقة من رجال الأعمال الذين يقومون بأعمال أقرب إلى أعمال السمسرة من الإنتاج الفعلي... كما أن التحالف بين هذه الطبقة والحكم أدى إلى مأسسة الفساد...وأدى الفساد إلى ترهل الخدمات العامة والبني التحتية في كل أنحاء مصر"[١]

ولقد تناقلت وسائل الإعلام أخباراً تقول بامتلاك الرئيس التونسي السابق لثروة بلغت نحو ٣٠ ملياراً من الدولارات وامتلاك الرئيس المصري السابق لثروة بلغت ٧٠ ملياراً من الدولارات وعن تحكم زوجة الرئيس التونسي السابق وأبناء الرئيس المصري السابق في مفاصل الاقتصاد في الدولتين، وكان الزعيم الليبي معمر القذافي يتصرف في الثروة الليبية كأنها ملك خاص له .

وفي سوريا فإن السياسات الحكومية " قوضت موارد رزق أعداد هائلة من الريفيين ... وأجبرت كتلاً بشرية كبيرة على مغادرة أماكن عيشها التاريخية وصادرت أراضيها وهجرت بعضها...و(قامت) مدن صفيح تحيط بمدن صفيح أقدم محرومة من معظم الخدمات المنظمة وهي في حقيقتها مناطق سكن عشوائي يعيش فيها ٤٢٪من السوريين بينما انخفضت قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي ٢٨٪في الأعوام العشرة الماضية ...مع تفشي البطالة الشبابية التي بلغت ٧٠٪من إجمالي البطالة "[٢]

هذا مع انتشار الفساد وتركز الثروة في يد قلة جلبت معها ترف أسطوري (كلف عرس في مدينة اللاذقية حوالي ٣٠٠ مليون ليرة سورية أي قرابة ٦,٣ مليون دولار)[٣].

---

(١)عبد الاله بلقزيز(تحرير)، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر – المغرب – سورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر٢٠١١م، ص١٩-٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٩١-١٩٢.

(٣)المرجع السابق، ص١٩٢.

(٢) أسباب سياسية:

لقد لخص تقرير التنمية الإنسانية الذي تم التطرق إليه في الصفحات السابقة الأوضاع الاقتصادية، يضاف إلى ذلك أن الاختناق السياسي الداخلي، وهيمنة الحزب الحاكم وأجهزة الأمن على الأوضاع السياسية، والتعديلات الدستورية المتتالية والهادفة إلى هيمنة السلطة والتضييق على قوى المعارضة، والسعي إلى توريث السلطة، وتزييف الانتخابات البرلمانية كانت من أهم الأسباب السياسية وراء الثورة المصرية .

وفي سوريا فإن غياب الحريات الديمقراطية والقبضة الأمنية القوية للنظام والاتجاهات الطائفية له وملاحقة المعارضين السياسيين والتضييق على المجتمع المدني كل ذلك قاد إلى حالة من الشحن السياسي والطائفي وقاد منذ العام ٢٠٠٥ إلى تصدعات داخل النظام نفسه انتهت بانشقاق نائب الرئيس عبد الحليم خدام وانتحار وزير الداخلية غازي كنعان .

أما في ليبيا فقد كان السائد هو حكم الفرد حيث تحكم القذافي في الشأن الليبي بمفرده ولم يعترف النظام بالظاهرة الحزبية حتى لحظته الأخيرة وكان يعتبر (التمثيل تدجيل والتحزب خيانة) كما جاء في الكتاب الأخضر للزعيم الليبي السابق .

هذه الأسباب الداخلية مقترنة بأسباب خارجية مثل العلاقات المشبوهة لبعض هذه الأنظمة مع إسرائيل والدول الغربية (كما في الحالة المصرية) أو حتى في الحالة السورية إذ ترى المعارضة أن هضبة الجولان السورية المحتلة، كانت هي أهدأ الجبهات من بين الأراضي العربية المحتلة بواسطة إسرائيل رغم تصنيف النظام نفسه في خانة (دول الممانعة)، بالإضافة إلى تدخلات القذافي السافرة في دول أخرى مجاورة كالسودان وتشاد وعدد من الدول الإفريقية والعربية وما تبع ذلك من إهدار للأموال الليبية في استضافة وتسليح القوى المعارضة لأنظمتها دون أن تكون هناك مصلحة وطنية محددة للدولة الليبية من تلك التدخلات .

المحور الرابع: رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في العالم العربي :-

إن مستقبل الديمقراطية العربية يتوقف على قدرتها على تجاوز التحديات الكثيرة التي تواجهها. هذه التحديات تتمثل في الآتي :

١- **المواءمة بين الحرية والنظام:** حرمت الشعوب العربية لفترة طويلة من الحرية لكن التحولات الديمقراطية التي حدثت في البلدان العربية فتحت الأبواب واسعة أمام الشعوب لممارسة الحرية والتعبير عن الآراء، وقد تراءى للمراقبين أن هذه الدول على حافة الإنزلاق للفوضى، وقد تبدى ذلك جلياً في الحالة المصرية خاصة عند ما قرر الرئيس المصري طرح مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي. هذه الممارسات الحزبية أعادت للأذهان المقولة القديمة بأن الشعوب العربية لا تحتمل الحرية، لكن أغلب الآراء تميل إلى الديمقراطية. وأن الشعوب العربية وبسبب حرمانها من الحرية لفترة طويلة فإنها تعبر عن مواقفها بهذه الحدة، وهذه مسألة مؤقتة لا تلبث أن تنته بمرور الوقت. لكن المصالح الوطنية للدول العربية تقتضي المحافظة على الأرواح والممتلكات وحفظ النظام بشكل عام وهو ما يقتضي التوفيق بين الحريات الديمقراطية والتي يجب أن تصان في كل الأحوال من جهة، وبين ضرورة توفير الأمن والنظام وإيجاد الآليات التي تحققه من ناحية أخرى، والتحدي هنا هو كيف يمكن للحكومات الجديدة أن توائم بين الحرية والنظام خلال هذه الفترة الانتقالية .

٢- **تقوية الأحزاب السياسية ودعم منظمات المجتمع المدني :**

تمثل الأحزاب السياسية رأس الرمح في عملية الديمقراطية، ولا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي أو ديمقراطية فاعلة ومستدامة مع غياب الظاهرة الحزبية أو ضعف الأحزاب وهامشيتها في الساحة السياسية. وتلعب الأحزاب السياسية أدواراً رئيسية في النظام السياسي الديمقراطي سواء في عملية التحول الديمقراطي نفسها أو في تطوير النظام الديمقراطي لأنها توفر قنوات المشاركة والتعبير السياسي، وتقوم بدور مقدر في التنشئة السياسية، وفي تجميع المصالح، وفي إكساب النظام السياسي شرعيته .

لكن الأحزاب في العالم العربي، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، تعاني من عدد من الإشكاليات الجوهرية والمتمثلة في سعيها لنفي الآخر وعدم قبولها بفكرة التكامل بين الأحزاب السياسية، الشخصنة، بمعنى ارتباط نشأة الأحزاب العربية واستمرارها بالأشخاص المؤسسين لها، التشرذم والانشقاقات لأسباب سياسية وطائفية وشخصية وضعف قدرتها على التعبئة وحشد الجماهير.[١]

ففي مصر – على سبيل المثال- وصفت التجربة الحزبية بأنها " تجربة مريضة تعاني من خلل بنيوي أساسي، وعيوب هيكلية فادحة، فكانت أحزاب المعارضة المعروفة ممنوعة من ممارسة العمل السياسي خارج مقارها الحزبية، فضلاً عن كونها تعاني من تكلس في قيادتها، وغياب الديمقراطية الداخلية، فاقتصر نشاطها على اصدار الصحف فكان الأمر أشبه بصحف لها أحزاب، وليس أحزاباً لها صحف"[٢].

وبعد نجاح الثورة المصرية لم تستطع شريحة الشباب التي أشعلت الثورة من الاستمرار في توحدها بل تشظت إلى عشرات الائتلافات الثورية وانقسمت على نفسها ولم ترتب أولوياتها بالصورة المطلوبة ولم يميز بعضها بين أدوات معركة الهدم (للنظام السابق) وأدوات معركة البناء (للنظام الجديد)[٣].

ولكي تلعب الأحزاب أدوارها المرجوة بالصورة المطلوبة لا بد أن تتسم بالآتي[٤]:-

أ/ أن لا يكون في الحزب سيادة على أعضائه من قبل زعيم أو عائلة أو صاحب صفة دينية أو قبلية لها حق ثابت أو عرف يكرس موقعها فى القيادة .

ب/ أن تكون العضوية بضوابطها الديمقراطية هى وحدها مناط الواجبات ومصادر الحقوق الحزبية.

---

(١) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الخامسة ٢٠١٠م، ص١٧٩-١٧٨.

(٢) أحمد طه، التجربة الحزبية في مصر بعد الثورة بين التعثر والانطلاق، مجلة رؤية تركية، مطابع نهضة مصر للنشر بمدينة السادس من اكتوبر،خريف ٢٠١٢م، ص ٧٤-٧٥.

(٣)المرجع السابق، ص٧٥.

(٤)على خليفة الكوارى، مرجع سابق، ص ٤٦.

ج/ أن تكون العضوية في الحزب – مبدئياً – مفتوحة للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب.

د/ أن تحتكم عضوية الحزب فى علاقاتها الداخلية إلى شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها ابتداءً، وتشمل سيطرة لوائح الحزب وضمان حرية التعبير وتداول السلطة داخل الحزب

أما عن المجتمع المدني العربي فيعاني هو الأخر من إشكاليات جمة يمكن أن تقعد به عن أداء دوره ما لم تتم معالجتها، هذه الإشكاليات يمكن تلخيصها في الآتي:- نقص الموارد المالية. ضعف إمكانات وقدرات كوادرها، وضعف التنسيق والتشبيك بينها، ضعف أو سوء العلاقة بينها وبين الدولة، وضعف قدرتها على إقامة علاقات خارجية، غياب فهم وآليات التداول على المواقع القيادية فيها واحتكار هذه المواقع بواسطة قلة مما أدى إلى صراعات في داخلها أو فتور عزيمة أعضائها وزهدهم في العمل العام.

ويعتقد الباحث أنه من الضروري إزالة الفهم الخاطئ القائم على فكرة التناقض بين الحكومة والمجتمع المدني، والسعي إلى تبني فكرة التكامل بينهما للعمل في إطار نسق سياسي واحد قائم على التوازن Equilibrium والتكامل Integration والعمل على حل مشاكل التمويل التي تواجه هذه المنظمات، وتشجيع التعاون والتنسيق والتشبيك فيما بينها.

٣- معالجة قضايا التعددية الدينية والثقافية :-

تتميز أغلب الدول العربية بالتنوع الديني والثقافي، وقد استخدمت بعض الأنظمة العربية (الإثنية المسيسة) من أجل تحقيق مصالحها واستمرارها في الحكم من خلال بعث الولاءات القبلية والعرقية والثقافية، وقد كان ذلك واضحاً إلى حد كبير في الحالة الليبية في عهد القذافي، وعلى الرغم من سقوط الأنظمة الدكتاتورية فإن آثار سياساتها في هذا الجانب تحتاج إلى وقت طويل وآليات فاعلة لمحوها .وقد بدا ذلك واضحاً في الصراعات القبلية التي برزت بعد سقوط النظام الليبي، كما كانت واضحة من قبل في الحالة العراقية.

وحتى إبان مراحل الانتخابات تتجلى الروح القبلية وتتفوق على البرامج السياسية وقد لوحظ في الانتخابات التي جرت في بلدان عربية مثل الأردن واليمن ومصر " تغلب القبلية والعصبية على البرامج السياسية "[١].

إن التحدي الذي يواجه الحكومات الديمقراطية الجديدة هو كيف يمكن أن توفق بين مصالح الجماعات المختلفة التي تشكل الجماعة الوطنية .وهذا يحتاج إلى سياسات واستراتيجيات مناسبة تمكن الجماعات المختلفة من التعبير عن خصوصياتها من ناحية والمحافظة على ولائها للدولة بدلاً عن النزعات القبلية والولاءات التحتية التي تتعارض مع الولاء الوطني والوحدة الوطنية .

٤- إصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية :

ورثت أغلب الحكومات الديمقراطية الجديدة أوضاعاً اقتصادية متردية، وقد كان سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر من أهم أسباب الانتفاضات الشعبية في العالم العربي .تعاني اقتصاديات هذه الدول من مشاكل اقتصادية عميقة تتمثل في: بطئ النمو،وقلة الإنتاج، وانتشار الفساد المالي، وانحسار الاستثمارات، وزيادة معدلات البطالة، والعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات .

في ذات الوقت فهناك ما يشير إلى أن هذه الدول ستعاني كثيراً في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب حالات عدم الاستقرار السياسي التي تسود هذه البلدان بعد الثورات، وبسبب الأزمة المالية التي كانت سبباً في عدم التزام الدول المتقدمة من الوفاء بالتزاماتها بسبب الأزمة الاقتصادية .

إن هذا يتطلب الإسراع في وضع وتنفيذ برامج إصلاح اقتصادي في هذه البلدان لأن شرعية هذه الأنظمة الجديدة ترتبط- إلى حد كبير – بقدرتها على الاستجابة لمطالب مجتمعاتها، وأن تبحث عن بدائل اقتصادية جديدة تمكنها من الاستجابة لمطالب مجتمعاتها وتحقيق النهوض الاقتصادي المطلوب.

---

(١)السيد يسين، الديمقراطية وحوار الثقافات: تحليل للازمة وتحليل للخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٩.

٥- تأطير العلاقات المدنية العسكرية :

كانت أغلب الأنظمة التي سقطت أنظمة عسكرية، وقد ظلت الجيوش في أغلب هذه الدول هي اللاعب الرئيسي في الساحة السياسية لفترات طويلة، وتعتقد قيادات الجيوش في هذه الدول أن الثورات قد جاءت خصماً على مكانتها وتمثل قياداتها تهديداً مباشراً لمصالحها فلم تستطع الانضواء تحت إمرة النظم الجديدة، وهو ما قاد إلى احتكاكات بين القيادات العسكرية والأنظمة الديمقراطية الجديدة كان أبرزها في مصر. لذلك تبرز العلاقات المدنية العسكرية كأحد التحديات التي تواجه هذه الحكومات المنتخبة ولا شك أن هذه العلاقة تحتاج إلى تأطير يمنع التجاذب والاحتقان بين الطرفين.

خلاصة :-

نخلص مما سبق إلى وجود مفارقة بين الواقع الثقافي والممارسات السياسية في العالم العربي وترجع هذه المفارقة إلى انفصال السياسة عن الدين الاسلامي – مصدر القيم والاتجاهات في العالم العربي - فسادت أنظمة حكم دكتاتورية في العالم العربي وانحصر الدين في الشؤون الفردية غالباً، كما أسهمت التجربة الاستعمارية للبلدان العربية في تكريس نوع من الحكم غير الديمقراطي من خلال تحالف غربي مع الحكام العرب ضمن الغرب بموجبه انسياب مصالحه فغض الطرف عن الممارسات غير الديمقراطية في العالم العربي رغم حديثه المتكرر عن الإصلاح السياسي .

وبسبب الكبت والترهيب والقبضة الأمنية المتشددة، وغياب الحريات العامة والفردية، واحتكار الأسر والأفراد والأحزاب الحاكمة للأمور السياسية في البلدان العربية، وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والتفاوت الطبقي الواضح، وتدهور الأوضاع الاجتماعية بشكل عام انفجرت الأوضاع في عدد من الدول العربية في ما عرف باسم "الربيع العربي" والذي قاد إلى تغيير عدد من الأنظمة السياسية العربية، ولا تزال القوى السياسية المعارضة في دول عربية أخرى تسعى للإطاحة بحكوماتها .

إلا أن أنظمة الحكم الديمقراطية الجديدة والتي اعتلت منصات الحكم في البلدان العربية التي شهدت تحولات ديمقراطية تواجه عدداً من التحديات تتمثل في :

إمكانية التوفيق بين الحرية والاستقرار في شعوب عانت الكبت والحرمان لأزمان متطاولة، وإمكانية تحقيق إصلاح حزبي يجعل الأحزاب أكثر فاعلية بما ينعكس إيجاباً على العملية الديمقراطية برمتها، وكيفية التصدي لقضية التنوع الديني والثقافي بحيث يكون التنوع مصدراً للثراء والقوة وليس مصدراً للتشرذم والانقسام في هذه المجتمعات التي تحولت إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى تحدي الأزمات الاقتصادية التي تعانيها دول الربيع العربي، وإمكانية التوصل إلى صيغة سياسية تنظم العلاقات المدنية العسكرية.

إن مستقبل التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، بل في كل دول العالم العربي، يرتبط بكيفية التصدي لهذه التحديات وقدرة الأنظمة الديمقراطية على التعامل معها ومجابهتها.